التقرير السنوي:
التحكيم في الشرق الأوسط وإفريقيا 2020

تنشره «مجلة التحكيم الدولية» (Global Arbitration Review) بالتعاون مع

- مكتب أيه إل سي للمحاماة (ALC Advogados)
- التميمي وشركاه
- بريان كيف ليتتون بريسنر (Bryan Cave Leighton Paisner LLP)
- مركز القاهرة الإقليمي للتحكيم التجاري الدولي
- كليفورد تشانس (Clifford Chance)
- مكتب كوشار للمحاماة (Coşar Avukatlık Bürosu)
- دي إل أيه بايبر (DLA Piper)
- إف تي إي للاستشارات (FTI Consulting)
- مكتب إتش آر أيه للمحاماة (HRA Advogados)
- مكتب معتوق بسيوني وحناوي
- موريس لياتو، جلفاو تيليس، سواريس داسيلفا المتحدون Morais Leitão, Galvão Teles, Soares da Silva & Associados
- مكتب عبيد للمحاماة
- المركز السعودي للتحكيم التجاري
- جمعية تعزيز التحكيم في أفريقيا
- أودو أودامو و بيلو-أوساجي Udo Udoma & Belo-Osagie

www.globalarbitrationreview.com

المحتويات

تقديم

نظرة عامة

منطقة التجارة الحرة للقارة الإفريقية (AfCFTA) والبروتوكول القادم بشأن الاستثمار: ما الذي يمكن أن يتوقعه المستثمرون؟ ١

ثيوبالد ناود، ماكسيم ديسبلاتس، أوفيلي ديفوي
دي إل أيه بايبر (DLA Piper)

تحليل السيولة:عندما تكون الحالة مهمة للمقيّمين الخبراء في تقييمات الأضرار ٨
جوناثان روفيل، ستيف هاريس، جيمز تشيرش-مورلي
إف تي إي للاستشارات (FTI Consulting)

نظرة عامة على مركز القاهرة الإقليمي للتحكيم التجاري الدولي ١٢

إسماعيل سليم وداليا حسين
مركز القاهرة الإقليمي للتحكيم التجاري الدولي

عمليات التحكيم في مجال الطاقة في الشرق الأوسط ١٧
توماس آرسنايدر، جين راهمان، أيشواريا سوريش ناير
التميمي وشركاه

عمليات التحكيم في مجال التعدين في إفريقيا ٢٨
أودلي شيبارد كيو سي، لويس ألكسيس بريت
كليفورد تشانس (Clifford Chance)

آخر التطورات في التحكيم في معاهدة منظمة تنسيق قانون الأعمال في إفريقيا ٣٥
جاستون كينفاك دواجني
جمعية تعزيز التحكيم في إفريقيا

فصول الدُّول

أنجولا ٣٩
فيليب فازبينتو، ريكاردو دو ناسيمنتو فيريرا، فريدريكو دو تافورا بيدرو
موريس ليتاو وجالفاو تليس وسورس دا سليفا ومشاركوهم ومكتب أيه إل سي للمحاماة

مصر ٤٥
عمرو عباس وجون معتوق
معتوق بسيوني وحناوي

لبنان ٥٨
نايلا كومير عبيد
مكتب عبيد للمحاماة

موزمبيق ٦٤
فيليب فازبينتو، جو انا جالفازتيليز، باولا ديورات روتشا
موريس ليتاو وجالفاو تليس وسورس دا سليفا ومشاركوهم
مكتب إتش آر أيه للمحاماة

نيجيريا ٧١
أوزوما أزيكيوي، فيستوس أونيا
أودو أودوما وبيلو-أوساجي (Udo Udoma & Belo-Osagie)

قطر ٧٧
توماس ويليامز، أحمد دراني، أومانج سينغ
سلطان العبدالله ومشاركوه

السعودية ٨١
ياسين بن خالد خياط
المركز السعودي للتحكيم التجاري

تركيا ٨٧
أوتكو كوسار، أيبك سومباس كوراكسي، هاكان ياكيزيك
مكتب كوشار للمحاماة (Coşar Avukatlık Bürosu)

الإمارات العربية المتحدة ٩٤
تشارلز ليلي، ستيفن ريجبي، جاستن جي زانج
بريان كيف ليتتون بريسنر
(Bryan Cave Leighton Paisner LLP)

تقديم

مرحبًا بك في تقرير التحكيم السنوي في الشرق الأوسط وإفريقيا ٢٠٢٠، وهو أحد التقارير السنوية الصادرة عن مجلة التحكيم الدولية في شكل كتاب سنوي. ومجلة التحكيم الدولية، لمن لا يعرفها، هي الملتقى الإلكتروني على شبكة الإنترنت للمتخصصين في مجال التحكيم الدولي من كل مكان، وتوفر لهم هذه المجلة كل ما يحتاجون معرفته عن كل ما له أهمية في هذا المجال. وعلى مدار العام، تقدم «المجلة» أخبارًا واستبيانات ومقالات مثالية ومهمة، كما تنظم فعاليات مباشرة (تحت شعار GAR Live الخاص بنا)، ويزود القرّاء أيضًا بأدوات مبتكرة ومنتجات عملية.

بالإضافة إلى ذلك، نحن نشرف، بمعاونة كتاب ومؤلفين خارجيين، على تنظيم سلسلة من المجلات والدوريات الإقليمية - الإلكترونية والمطبوعة - التي تتعمق بشكل أكبر في الصورة الإقليمية بشكل يفوق ما يمكن أن نفعله في أخبارنا اليومية. ويُمثِّل تقرير التحكيم السنوي في الشرق الأوسط وإفريقيا ، الذي تقرؤه الآن، جزءًا من هذه السلسلة. وهي تلخص تطورات ومستجدات الماضي القريب، وتقدم آراء متعمقة عما قد تعنيه هذه التطورات والمستجدات، من منظور ممارسين متميزين يعملون بانتظام في المنطقة.

وهو يحتوي على ١٥ فصلاً و٩٧ صفحة كتبها ٣٤ مؤلفًا، ويُنتج أثرًا رائعًا لا يقدر بثمن. ويجري تقييم جميع الكتاب والمؤلفين وفحص خلفيتهم للتأكد من مكانتهم ومعرفتهم الكبيرة قبل دعوتهم للمشاركة في المجلة. تتناول هذه المقالات أهم فعاليات التحكيم الدولي الأخيرة في العام الماضي، مع شروحات وهوامش وإحصاءات ذات صلة. وفي حال قلة الأخبار الحديثة، فستقدم هذه المقالات معلومات أساسية - لإعدادك سريعًا وتجهيزك للأساسيات الخاصة بمقر تحكيم معين.

تغطي موضوعات هذه الطبعة كلاً من أنجولا ومصر ولبنان وموزمبيق ونيجيريا وقطر والسعودية وتركيا والإمارات، كما تقدم الطبعة نظرات عامة عن التحكيم في مجال الطاقة، والتحكيم في مجال التعدين، والنتائج المحتملة لمحادثات الاستثمار في مشروع منطقة التجارة الحرة للقارة الإفريقية (AfCFTA)، والمستجدات والتطورات في معاهدة منظمة تنسيق قانون الأعمال في إفريقيا OHADA.

ومن بين الموضوعات المهمة التي يمكن إيجادها:
- تحليل لنقطة البدء المحتملة بشأن المعاملة العادلة والمنصفة في منطقة التجارة الحرة للقارة الإفريقية (AfCFTA)؛
- شرح وتفصيل الطرق العديدة التي يمكن من خلالها «توطين» صناعة التحكيم في مجال الطاقة في المنطقة؛
- أدلة واقعية على أن مستثمري قطاع التعدين الصينيين يتحولون إلى معاهدات الاستثمار الثنائية؛
- أخبار أول تنفيذ ناجح لحكم تحكيم أجنبي من خلال محاكم سوق أبوظبي العالمي (ADGM)؛ و
- كيف تعاملت محاكم نيجيريا مؤخرًا مع محاولة رد محكّم سويسري معروف.

أتوجه بخالص الشكر للكثير من الزملاء الذين ساهموا في إعداد هذا التقرير وتحريره، كما أشكر جميع الكتّاب والمؤلفين على وقتهم الثمين. وإذا كانت لديك أي مقترحات للطبعات المستقبلية، أو كنت تود المشاركة في هذا المشروع السنوي، فيسر مجلة التحكيم الدولية (GAR) أن تتلقى مقترحاتك وآراءك. يُرجى مراسلتنا على insight@globalarbitrationreview.com.

وأخيرًا، أود أن أنوّه إلى أن كتابة هذه النسخة من التقرير السنوي قد اكتملت قبل تفشي جائحة فيروس كورونا العالمية الحالية. وبالتالي، لن تجد أي إشارات مباشرة إلى هذه الأوقات الغريبة والعصيبة التي نعيشها حاليًا. وحتى مع ذلك، هناك لحظات يكون فيها المحتوى في الصميم تمامًا. فعلى سبيل المثال، في صفحة ١٤، حيث يروي لنا كاتب موضوع مركز القاهرة الإقليمي للتحكيم التجاري الدولي قصة التحكيم بين منظمة رياضية وشركة بث عقب الإلغاء (المطبق) لأحد الدوريات، على سبيل المثال لا الحصر. ولا شك بأن الطبعات المستقبلية سوف تذكر جائحة فيروس كورونا (كوفيد-١٩) كثيرًا جدًا. وفي هذه الأثناء، نتمنى لكم قراءة آمنة ومعزولة بشكل مناسب.

ديفيد صامويلز
الناشر

المملكة العربية السعودية

المركز السعودي للتحكيم التجاري

ياسين بن خالد خياط

مقدمة

منذ تأسيس المركز السعودي للتحكيم التجاري (SCCA) كان من الواضح لمجلس إدارته وجميع الأطراف ذات العلاقة أهمية التطوير الشامل لكامل بيئة صناعة التحكيم وبدائل تسوية المنازعات (ADR) الأخرى في الداخل وفهمه في الخارج. وأنه لا يمكن لهذه الجهود أن تعطي ثمرتها في طريقة إدارة المنازعات التجارية وحلها إلا من خلال عملية تطوير شاملة وجوهرية واستراتيجية تشمل إضفاء المهنية والاحترافية على جميع جوانب صناعة بدائل تسوية المنازعات الناشئة حديثًا.

التحدي العالمي والتنوع المحلي

مع كون تنوع الجنس وتمكين المرأة في صناعة التحكيم وبدائل تسوية المنازعات ما زالت إحدى مشاكل الصناعة وأحد أهم تحدياتها على المستوى الدولي، إلا إن المركز السعودي للتحكيم التجاري قد نجح، وما زال يحقق نجاحات مستمرة، في التعامل مع هذا التحدي ومواجهته بشكل مباشر. وإن التنوع في مجالنا يتعلق بتقدير قيمة كل فرد مهني واحترافي، والاعتراف بأن هذه الاختلافات يمكن أن تفيد الشركات والأعمال والاقتصاد ككل. ويقدم هذا الفصل نظرة عامة حول النقلة النوعية والتطور الذي تم في كامل منظومة بدائل تسوية المنازعات في المملكة، وكيف ساهم هذا التحول في استحداث ممكنات التطوير المستمر في هذا المجال، والذي كان ولا يزال مطلوباً لضمان الحفاظ على الزخم والكفاءة ونجاح المشاركة لكل الأطراف المعنية. ويتم شرح وتوضيح جميع العناصر الرئيسية لهذا التحول ضمن التركيز السياقي لإحدى أهم أولويات رؤية ٢٠٣٠ الاستراتيجية للمملكة: والتي يقع تمكين المرأة وزيادة فاعليتها ومشاركتها في قطاعات الأعمال وعموم الاقتصاد السعودي ذات أولوية.

ويوضح هذا الفصل كيف أن زيادة التنوع في مشاركة الجنسين وتعزيز مشاركة المرأة قد ساهم في تطوير الممارسات، وعموم صناعة بدائل تسوية المنازعات في المملكة..

النهج الاستراتيجي: الوفاء بطلب مستخدمي بدائل تسوية المنازعات للقيادة المؤسسية

من أفضل الاستبيانات الخاصة بمستخدمي صناعة بدائل تسوية المنازعات وأكثرها احترامًا استبيان التحكيم الدولي السنوي الذي تجريه جامعة كوين ماري وشركة وايت آند كيس. وقد ذكر استبيان عام ٢٠١٨، الذي حمل عنوان «ثورة التحكيم الدولي»، أنه: «في حين أن نصف المشاركين تقريبًا قد وافقوا على أنه تم إحراز تقدم على صعيد تنوع الجنس في هيئات التحكيم خلال السنوات الخمس الماضية، إلا أن أقل من ثلث المشاركين يصدقون ذلك فيما يتعلق بالتنوع الجغرافي والعمري والثقافي والاثني»، وقد أضاف أيضًا أنه من بين المستخدمين الذين شاركوا في الاستبيان: «تعتبر مؤسسات التحكيم في أفضل موضع يمكّنها من ضمان درجة أكبر من التنوع عبر هيئات التحكيم، متبوعة بالأطراف (بما في ذلك المستشار القانوني الداخلي) والمستشار القانوني الخارجي»، وأكَّد مستخدموا بدائل تسوية المنازعات أيضًا بما نصُّه: «لتشجيع التنوع، يجب على جميع الأطراف ذات العلاقة زيادة تنويع مجموعات المهارات التي يختارون منها المحكمين؛ ويجب توافر المزيد من التثقيف والتوعية عن الحاجة للتنوع ومميزاته؛ كما يجب تحسين التعليم القانوني والتدريب المهني في الولايات القضائية الأقل تطورًا لقيادة مجموعة أكبر وأكثر تنوعًا من المحكمين»، ومن المبشر والمشجع أن هذه الأجزاء المهمة من الملخص التنفيذي لنتائج استبيان جامعة كوين ماري لعام ٢٠١٨م، قد أصبح في واقع الأمر أشبه بالوصفة والدليل الذي اتبعه المركز السعودي للتحكيم التجاري منذ تأسيسه في عام ٢٠١٤م. ومع توقع احتياجات وطموحات مستخدمي التحكيم التجاري، نجح المركز في وضع استراتيجية متعددة المستويات لسنوات عديدة وتتسم بالشمول والتطور لإشراك جميع الفئات والقطاعات لتطوير منظومة صناعة التحكيم في السعودية.

الاستراتيجية

فيما يتعلق بصناعة بدائل تسوية المنازعات في المملكة عموماً، والمركز السعودي للتحكيم التجاري على وجه الخصوص، فإننا نود أن أن نبدأ بتأكيد ضمان تحقيق التنوع عملياً في أرض الواقع، وأننا نفذنا ما التزمنا به من الأهمية البالغة للتنوع بجميع مظاهره، كالتنوع في القطاعات والمجالات والتنوع الجغرافي والتنوع في الأعمار، بالإضافة إلى التنوع في الخدمات ومنتجات بدائل تسوية المنازعات التي دشنها المركز وقدمها لقطاعات الأعمال، بالإضافة إلى التنوع في تخصصات وخبرات المحكمين والوسطاء، وكذلك تنوعهم من الرجال والنساء والتزام واضح بتمكين المرأة.

ومن خلال استراتيجية التنوع التي نتبعها، نجحنا في تقديم خدماتنا للعديد من القطاعات والمجالات مثل: التعدين، والاتصالات، والطاقة، والتصنيع، والسياحة، وغيرها الكثير. كما نجحنا في التنوع الجغرافي من خلال تواجد فاعل للمركز في جميع المناطق الرئيسية الثلاثة: الشرقية والوسطى والغربية. كما يظهر التنوع في الأعمار ومستويات الخبرات بدءًا من استهداف طلاب وطالبات الجامعات إلى الشباب والملتحقين حديثاً بالصناعة وصولاً إلى الخبراء والكبار الأكثر خبرة وتمرسًا. بالإضافة إلى التنوع في المنتجات وخدمات بدائل تسوية المنازعات التي قدمها المركز لقطاعات الأعمال لتشمل على سبيل المثال: التفاوض، والوساطة، والتحكيم، وتسوية المنازعات عبر الإنترنت. وتنوع في التواصل والاهتمام بجميع الأطراف ذات العلاقة سواء كأطراف، ومستشارين، ومحامين، وخبراء، ومحايدين. فضلا عن التنوع الواضح في خبرات وتخصصات المحكمين والوسطاء على قائمة محايدي المركز وكونهم من مجموعة متنوعة من المهن كالمحاسبين، ورود الأعمال، والمحامين، وغيرهم، فضلاً عن عناية المركز بالتنوع من جهة إشراك والاستعانة بالرجال والنساء في جميع الجوانب والقطاعات والمواقف والحالات وعناية واضحة بتمكين المرأة.

وعلى الرغم من أن هذه الأرقام مهمة ودالة على التركيز الكبير والالتزام الشديد والاستثمار الذي يجري القيام به، فإننا ندرك أن هذه الجهود يجب تعزيزها ومضاعفتها للاضطلاع بمسؤولياتنا بالكامل تجاه القطاعين العام والخاص، وكذلك من خلال الدور القيادي والريادي في صناعة بدائل تسوية المنازعات المهنية التي نقدمها.

حملة المبادرات

في إطار البرنامج المهني الاستراتيجي الشامل لتطوير الكفاءات في صناعة بدائل تسوية المنازعات في المملكة، وما تضمنه من مبادرات يزيد عددها على ٥٠ مبادرة، والتي شملت آلاف المتقدمات من السيدات ذوي العلاقة بصناعة بدائل تسوية المنازعات وما يزيد على ١٤٠٠ سيدة شاركن بشكل فاعل في هذه الفعاليات، كما يلعب التنوع الآن دورًا حيويًا في تيسير الوصول إلى النظام القانوني ونظام بدائل تسوية المنازعات وجعلهما أكثر استجابة ونجاحًا.

وقد أردنا خلال صفحات هذا الفصل جذب الانتباه إلى مجموعة من التحديات والحلول بهدف مساعدة الممارسين والمستخدمين على إعداد تقييمهم الخاص، وفقًا للمصادر المستخدمة وعملية بناء القدرات التي تحققت. ويحتوي هذا التقرير على العديد من الأمور الخاصة المتعلقة باستخدام عمليات الانتشار والتوعية والمشاركة والتدريب لتسهيل وصول الأطراف المشتركة في علاقات تجارية إلى بدائل تسوية المنازعات الفعالة للوصول إلى عدالة ناجزة.

كما يقدم هذا الفصل نهجًا عمليًا مستدامًا قابلاً للتنفيذ ومن شأنه أن يحقق تطويراً نوعياً ، ويثبت كذلك أن هذه هي الخطوات الصحيحة التي يمكن أن تتخذها الأعمال والشركات، والمجتمع القانوني والعدلي، وعموم صناعة بدائل تسوية المنازعات للوفاء بالاحتياجات المتطورة والمعقدة سواء الاحتياجات القانونية أو احتياجات إدارة المنازعات وتسويتها لكل الأطراف الذين يقومون بأعمال في المملكة وفي المنطقة بشكل عام.

بناء شبكات العلاقات

نظرًا لما تتسم به بدائل تسوية المنازعات من تنوع وتعقيد وما يفرضه ذلك من تحديات تواجه الممارسين، يظل من الضروري إتاحة فرص بناء العلاقات وتوفير برامج التدريب وتطوير المهارات المهنية. وكما لاحظت جهات تعزيز وتشجيع التنوع في التحكيم مثل منظمة «أربيترال ويمين» (ArbitralWomen) (السيدات

العاملات في مجال التحكيم وتسوية النزاعات) وغيرها، فقط بفضل الدعم الأساسي وتقديم المنصات التي تمكّن السيدات العاملات من إقامة العلاقات المهنية ذات الصلة والحصول على الآراء المتعمقة وتعلم المهارات الضرورية، سوف يُتاح كذلك للجهات والهيئات المهنية المحلية والإقليمية فرص لتطوير موظفيها ومهاراتها المهنية بشكل فعال وهادف وسريع.

منتدى المركز السعودي للتحكيم التجاري الدولي للشباب Young SCCA

لتوفير فرص مماثلة لبناء العلاقات للشباب على نحو يتوافق مع أفضل الممارسات الدولية وفي مراكز التحكيم المرموقة حول العالم، قمنا بإنشاء منتدى المركز السعودي للتحكيم التجاري الدولي للشباب، وهو منصة الشباب الدولية الخاصة بنا لتشجيع الشباب والشابات على إطلاق العنان لأنفسهم في هذا المجال الذي تتزايد أهميته يومًا بعد يوم. وكما هو الحال في أي مكان آخر، فإننا نتوقع استجابة كبيرة من الجيل الواعد من الشباب والشابات السعوديين المتخصصين في بدائل تسوية المنازعات.

منافسات التحكيم التجاري الطلابية

من بين أهم المساهمات في تطوير والارتقاء بمنظومة التحكيم في المملكة العربية السعودية وزيادة التنوع ومزيد تمكين للمرأة، فقد دشن المركز مبادرتين مهمتين في هذا السياق تتعلقان بمناسات مهنية لطلاب وطالبات كليات الشريعة والقانون والأنظمة، هما:

منافسة التحكيم الشبابية في الشرق الأوسط

شارك المركز السعودي للتحكيم التجاري العام الماضي في مبادرة برنامج تطوير القانون التجاري التابع لوزارة التجارة الأمريكية CLDP، تلك المبادرة الرئيسة الراسخة لتحسين الوعي بالتحكيم الدولي وتحسين استخدامه في المنطقة. وقد قام برنامج تطوير القانون التجاري CLDP على وجه التحديد، بالتعاون مع شركائه الإقليميين، بتطوير برنامج منافسة تحكيم شبابية سنوية باللغة الإنجليزية في الشرق الأوسط، وقد عمل هذا البرنامج على إشراك وتحسين مشاركة البلدان الرئيسية في مسابقة وليام سي فيس للتحكيم التجاري الدولي (Wilhelm C International Commercial Arbitration Vis Moot)، وهي مبادرة ومنصة تعليمية تابعة للجنة القانون التجاري في الأمم المتحدة (الأونسيترال) تشجّع على استخدام اتفاقية عقود البيع الدولي للبضائع، واتفاقية الاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية (اتفاقية نيويورك)، وقواعد التحكيم الرئيسية الأخرى. وقد نجحت منافسة التحكيم الشبابية التابعة لبرنامج تطوير القانون التجاري في جذب الانتباه العالمي، وقام المركز السعودي للتحكيم التجاري بتشجيع مشاركة هيئات التدريس والفرق الطلابية من الجامعات السعودية.

وفي هذا الصدد، تتمتع الطالبات السعوديات بسجل إنجاز راسخ وفائق النجاح من المشاركة في منافسات التحكيم الشبابية الإقليمية والمحلية. وأحد الأمثلة على ذلك منافسة التحكيم الشبابية في الشرق الأوسط. حيث يشارك في هذه المنافسة ما يقرب من ١٨ فريقًا من أكثر من ١٠ دول مختلفة من منطقة الشرق الأوسط. وبداية من ٢٠١٤ حتى ٢٠١٨، نجح فريق نسائي بالكامل من جامعة دار الحكمة من المملكة العربية السعودية بالتتويج لعدة سنوات على التوالي بلقب أفضل فريق في المرافعة الشفهية في الشرق الأوسط. وفي البداية، كان فريق جامعة دار الحكمة الفريق السعودي الوحيد المشارك في منافسة التحكيم الشبابية في الشرق الأوسط. ومن عام ٢٠١٨، انضم إلى منافسة التحكيم الشبابية فريقان سعوديان آخران من جامعة الأمير سلطان ومن جامعة الأمير محمد بن فهد، وكانا يتشكلان من الشباب والشابات على حد سواء.

منافسة التحكيم الشبابية العربية الأولى في العالم

في عام ٢٠١٩، أقام المركز أيضًا شراكة مع برنامج تطوير القانون التجاري CLDP لتطوير وتدشين منافسة التحكيم التجاري الشبابية العربية الأولى. وقد قام المركز وبرنامج تطوير القانون التجاري بتحديد وإشراك مجموعة محددة من القضاة والمحامين والمسؤولين وهيئات تدريس كليات الحقوق والطلاب السعوديين بهدف تعزيز منافسة التحكيم الشبابية العربية التاريخية هذه، بما في ذلك إعداد ودعم تدريب المحكمين وهيئات التدريس بالجامعات والطلاب في مدن ومناطق المملكة المختلفة.

وقد نجحت هذه المبادرة المهمة في تزويد الطلاب والطالبات السعوديين بالمهارات القانونية والأدوات والموارد اللازمة للمنافسة في منافسة التحكيم الطلابية. بالإضافة إلى ذلك، وحسب شرح برنامج تطوير القانون التجاري، فإن منافسة التحكيم الشبابية العربية هي:

منصة تعليمية تعمل على إشراك الطلاب والأكاديميين والممارسين لتعزيز استخدام التحكيم التجاري الدولي في الشرق الأوسط. ويتمثل هدفها في استخدام التعليم القانوني الإكلينيكي، وتطوير الثقافة والدراسة القانونية العربية، وتحسين قدرات الجيل القادم من متخصصي التحكيم الناطقين باللغة العربية في المنطقة.

وعن طريق تصميم المنافسة، عمل المركز جاهدًا لضمان أن تكون هذه المنافسة منافسة طلابية إقليمية متنوعة بشكل حقيقي من جهة مشاركة الذكور والإناث وتمكين فاعل للمرأة، حيث إن ١٧ فريقًا من الفرق المشاركة البالغ عددها ٣٩ فريقًا كانت فرق نسائية بالكامل من ١٢ مدينة مختلفة من أنحاء المملكة عندما بدأت فعاليات المنافسة في ٢٠١٩-٢٠٢٠.

وقد ترأست لجنة صياغة قضية المنافسة المحامية السعودية الأستاذة/ دارة سحاب، من شركة المحاماة الدولية (سكوايرباتون بوجز)، والتي قالت:

إن هذه المنافسة ستغير قواعد اللعبة في نظام التعليم القانوني في المملكة، وسوف تحقق فوائد هائلة للجيل القادم من المحامين عن طريق تعريضهم للمبادئ والممارسات الرئيسية للقانون التجاري والتحكيم الدولي. بل إنها تمثل ميزة مضافة وامتياز يجري تنفيذه باللغة العربية، مما يسفر عن تواجد مشترك نادر للممارسة باللغة العربية.

شركات ومكاتب المحاماة

تحرز شركات ومكاتب المحاماة في المملكة تقدما رائعًا وتتخذ خطوات كبيرة نحو تمكين المرأة وتحقيق تنوع الجنس - ليس فقط من خلال تطبيق الحصص والنسب، وإنما أيضًا من خلال إجراء تغييرات على أرض الواقع وضمان تنوع مجموعة إمداد المواهب والمهارات نفسها. وقد تم تعديل العمليات اليومية لهذه الشركات والمكاتب خصيصًا لتعزيز التنوع والإدماج عبر شركة أو مكتب المحاماة ولتوفير بيئة عمل آمنة ومحترمة لكل أفرادها - مع وجود العديد من السيدات في مواقع ريادية وقيادية.

القيادات النسائية

لقد استفادت بدائل تسوية المنازعات في المملكة بدرجة كبيرة أيضًا من التعلم من النماذج التي يُحتذى بها والاستفادة من خبرات القيادات النسائية الملهمة اللاتي يعشن في المملكة، مع التركيز على خلفياتهن المتنوعة، والتحديات التي تغلبن عليها وقصص نجاحهن.

وتتيح منتدياتنا العديدة المشاركة بين المهنيين من الرجال والنساء علاوة على التجمعات الخاصة النسائية بالكامل، حيث يمكن لهؤلاء المهنيات المشاركة في مناقشة مفتوحة تتيح للجماهير فرصة فريدة للتعلم والاتصال وتوفير الدعم لبعضهن البعض؛ وبذلك يتم التوصل لحلول ملموسة لمجموعة من المشكلات التي تواجهها السيدات في تطوير خبراتهن وممارساتهن المهنية من خلال شبكة العلاقات الثمينة هذه، والتي تمتد في الغالب عبر المملكة، وعبر المنطقة ككل، وأبعد من ذلك.

النجاح والنماذج التي يُحتذى بها

من الأمور التي تقع على نفس القدر من الأهمية، أنه لدينا عدد متزايد من المهنيات القانونيات السعوديات اللاتي يُعتبرن من النماذج التي يُحتذى بها في شركات ومكاتب المحاماة السعودية والمناصب القيادية عبر القطاعات المختلفة بل وحتى في دول أخرى. وعلى وجه الخصوص، لقد أصبح القطاع القانوني لاعبًا رائدًا في تمكين المرأة، ويلتزم المركز السعودي للتحكيم التجاري بالمساهمة في هذا النجاح عن طريق بذل كل ما في وسعه لتحسين دور المرأة في صناعة بدائل تسوية المنازعات، على النحو الذي يتم عالميًا، مع زيادة الجهود لتشجيع القيادة والريادة النسائية.

ومن بين السيدات البارزات في المناصب القيادية في شركات ومكاتب المحاماة والشركات الكبرى - لدينا أمثلة مشرفة ورائعة من بينها:

الأستاذة شيهانة العزاز، المستشار القانوني العام لصندوق الاستثمارات العامة السعودي -من بين كبرى صناديق الثروات السيادية في العالم - كما إن كبرى شركات ومكاتب المحاماة التجارية في السعودية لديها شركاء وشركات تابعة تقوم بتوظيف أفضل الكفاءات من الممارسين الرجال والسيدات على حد سواء. وتعمل بشركات ومكاتب المحاماة السعودية محاميات

مهنيات في أدوار مهمة، على سبيل المثال لا الحصر: دي إل أيه بايبر (برئيستها في مكتب جدة)، وخشيم وشركاه (بشراكة مع شركة ألن آند أوفري)، وشركة وايت آند كيس ذ.م.م.، ومكتب مقرن بن محمد الشعلان للمحاماة كلها من بين شركات ومكاتب المحاماة الكثيرة التي قامت بتعيين محاميات سعوديات بارزات. ونحن نتوقع استمرار هذا الاتجاه المتزايد مع تزايد عدد الممارسات القانونيات المؤهلات وذوات الخبرة، ومع ملاحظة مساهماتهن عالية الجودة وتقديرها كما ينبغي.

المبادرات الهيكلية متعددة المستويات

من بين الجهات التي ساهمت في إحداث هذا التغيير وزارة العدل السعودية بدورها البارز في تمكين المرأة في القوة العاملة، مع التأكيد على زيادة عدد السيدات ليس فقط بين موظفي وزارة العدل، ولكن أيضًا ضمن المحامين وكتاب العدل. وفي عام ٢٠١٩، أطلقت وزارة العدل مبادرة جديدة لزيادة أدوار ومشاركة السيدات في الوزارة والمهن القانونية. ولكي تجعل وزارة العدل من نفسها نموذجًا يُحتذى به، ومنذ الإعلان عن الامتحانات التنافسية للالتحاق بالوظائف في عام ٢٠١٨، قامت الوزارة بتعيين ٢٢٠ سيدة حتى الآن. وتساهم هؤلاء الموظفات الجديدات في الأعمال المستمرة للأبحاث القانونية والاجتماعية والإدارة وتطوير البرامج. كما طرحت الوزارة برنامجًا يهدف إلى زيادة الوعي القانوني لدى المرأة من خلال إقامة معارض في مناطق المملكة المختلفة، وحملات إعلانية، وشراكات مع الوكالات والهيئات الحكومية ذات الصلة.

زيادة تنوع الجنس بين المحامين

من المهم أن السيدات يعملن ويعالجن - على نحو متزايد - الأمور المعقدة عبر القطاع، بما في ذلك منح المزيد من السيدات تراخيص لتولي أدوار كتاب العدل، وتوفير القدرة على إصدار وإنهاء التوكيلات الرسمية والتصديق على مواثيق وعقود الشركات، وعقود نقل ملكية العقارات، وذلك بحسب ما ذكرته وزارة العدل. علاوة على ذلك، تضاعف عدد المحاميات المرخصات ثلاثة أضعاف في عام ٢٠١٩ وذلك مقارنة بالسنوات السابقة، فقد قامت وزارة العدل بمنح تراخيص مزاولة المهنة القانونية لعدد ٤٧٨ محامية، وقامت بتدريب ٣١٤٠ محامية أخرى، كما منحت الترخيص لعدد ٦٧ سيدة لتصبحن ممثلات قانونيات لشركات خاصة. ونظراً لأعداد القيد الهائلة من السيدات المسجلات في كليات الحقوق، وعدد القادرات على التأهل بالفعل، فمن المتوقع أن ترتفع هذه الإعداد سنويًا على مدار السنوات القادمة.[٢]

إن هذا الاتجاه يتجاوز أنشطة المحامين بشكل خاص. ففي فبراير ٢٠٢٠، ذكرت إحدى الصحف المحلية أن ٤٦ بالمائة من السيدات كانت من بين ١٧٠٠٠ سعودي مسجل ليصبحوا مصلحين (وسطاء مسجلين). ويلقي هذا الخبر الضوء على اتجاه مهم من التوعية والإدماج والتنوع عندما يتعلق الأمر بالوصول إلى الخدمات المتعلقة بالعدالة وتسوية المنازعات وتقديمها. وقد يكون من المدهش للأشخاص الذين يعيشون ويعملون خارج المملكة أنه يتم التأكيد على الأهمية الاستراتيجية المتزايدة الموجهة للتنوع والاستثمار الكبير المنفق فيه.[٣]

وبوجه عام، وفي واقع الأمر، تلعب السيدات دورًا تتزايد أهميته في القوة العاملة السعودية. وقد أشاد البنك الدولي بالتنفيذ الناجح للسياسات الاقتصادية الوطنية الاستراتيجية للحكومة وأثر تلك السياسات، التي ساهمت بشكل مفيد ونافع في تحويل تنوع القوة العاملة. وقد ذكرت العربية، وهي إحدى الوسائل الإعلامية الإقليمية الكبرى:

لقد أسفرت الوتيرة الملحوظة والحجم الكبير للإصلاحات عن تحسينات سريعة في مشاركة القوة العاملة النسائية، حيث ازدادت النسبة من ١٨ في المائة في عام ٢٠١٧ إلى ٢٣ في المائة في عام ٢٠١٨، بحسب إحصاءات البنك الدولي.

ومع استمرار هذا الاتجاه، فسيمكنه تحسين القدرة التنافسية للاقتصاد السعودي وإنتاجيته، الأمر الذي سيؤدي بدوره إلى جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية.[٤]

تحسين المعايير في المهن القانونية

وفقًا لـ(مبادئ لندن) لعام ٢٠١٥ التي أصدرها المجمع الملكي البريطاني للمحكمين (CIArb's London Principles)، فيما يلي

بعض الشروط الضرورية لضمان أن تكون أي دولة مقر تحكيم فعال وكفء وآمن للتحكيم الدولي:

«مهنة قانونية مختصة مستقلة مع توافر خبرة في التحكيم الدولي وتسوية المنازعات الدولية مما يوفر خيارًا مهماً للأطراف الذين يسعون للتمثيل أمام محاكم مقر التحكيم أو في إجراءات التحكيم الدولية التي تُجرى في مقر التحكيم»

في عام ٢٠١٩، وفي خطوة مرحب بها، أطلقت الهيئة السعودية للمحامين برنامج «الاعتماد المهني السعودي للمحامين»، حيث وصفته بأنه «مجموعة عمليات تأهيل مهنية تسعى إلى وضع معايير وطنية للمهن القانونية التي تلبي أفضل الممارسات الدولية وتضمن مستوىً مرتفعًا من المهنية». ومبادرات مثل هذه تضمن أن المحامين السعوديين سيتمتعون بميزة تنافسية محلياً ودوليًا، وسيتسمون بالكفاءة والفاعلية كمستشارين وخبراء في الوساطة والتحكيم. ومن المهم بالنسبة للسعوديين الاستمرار في برامج التطوير المهني المستمرة عالية الجودة هذه - فهي ترسّخ الثقة بين العملاء محليًا وفي الخارج - وتحسّن قابلية التسويق للمحامين والمحاميات السعوديين. علاوة على ذلك، سوف يبحث العملاء بشكل متزايد عن الجودة والتنوع بين من يتحلون بها - حيث سيبحثون عن أفضل الممارسين.

اعتماد المحكمّين والوسطاء

لمنح الممارسين فرصة لتحسين مهاراتهم والحصول على اعتماد معترف به ومقدر محليًا ودوليًا، أقام المركز السعودي للتحكيم التجاري شراكة مع المجمع الملكي البريطاني للمحكمين CIArb المشهور عالمياً الكائن مقره في لندن، تم بموجبها ترجمة كامل مناهج الزمالة الدولية الأشهر في التحكيم التجاري الدولي للمرة الأولى في العالم باللغة العربية بشكلٍ كامل، وكذلك ترجمة اختباراتها وتقديم كامل برامجها التدريبية في مناطق المملكة المختلفة باللغة العربية بالإضافة إلى توفير نسخة باللغة الإنجليزية، لكل من يرغب في تجهيز نفسه بمسارات زمالة المركز السعودي للتحكيم التجاري-المجمع الملكي البريطاني للمحكمين. وقد كانت الاستجابة فورية وواسعة: في غضون أسبوع من الافتتاح، وصل القيد ذروته وتم شغل كل الأماكن البالغ عددها ١٥٠، وكان ٣٠ في المائة من السيدات.

التدريب: الطلب المرتفع

إننا نعمل كذلك بالتعاون مع أفضل الشركاء الدوليين لإعداد دورات تطوير مهني عالية الجودة أساسية سوف تؤهل المحاميات المحترفات الشابات السعوديات وتجهزهن بما يلزم. ومن خلال التعاون مع برنامج تطوير القانون التجاري CLDP، قدمنا العديد من البرامج سنويًا، مما أتاح لمئات من الممارسات الحصول على التدريب المتخصص الذي يحتجن إليه ويبحثن عنه.

وكل دورة تم تقديمها قابلها طلب فائق عليها؛ فعلى سبيل المثال دورة المركز التي استمرت لمدة ثلاثة أيام في ديسمبر ٢٠١٧ والتي تم تقديمها بالتعاون مع برنامج تطوير القانون التجاري CLDP، وهي عبارة عن ورش عمل قانونية عن التفاوض والوساطة للسيدات مخصصة لمجموعة تضمن ٣٥ محامية ومهنية قانونية من الشخصيات البارزة، وقد تضمنت عملية فرز واعتماد صارمة، أجراها المركز لاختيار ٣٥ متدربة من بين أكثر من ٥٠٠ متقدمة. وللوفاء بهذا الطلب الفائق، نواصل عقد دورات مع شركائنا الاستراتيجيين. وقد عمل المركز بفضل التشجيع والدعم المهمين من جانب الغرف التجارية السعودية. كما أقام المركز شراكة مع بعض مؤسسات بدائل تسوية المنازعات الكبرى على مستوى العالم، مثل جمعية التحكيم الأمريكية AAA والمركز الدولي لتسوية المنازعات ICDR.

بالإضافة إلى برامجنا المقدمة للرجال والسيدات، عقدنا أيضًا بعض البرامج المخصصة للسيدات فقط، سواء كنّ طالبات أو ممارسات. وقد كان تقييم المشاركات من جميع الخلفيات مرتفعًا لهذه البرامج، كما علق بعضهن وأشرن إلى جاذبية الفعاليات النسائية بالكامل لابتكار تنسيق يمكنه التركيز على التحديات والتعاون بين الزميلات الذي تتسم به فرص بناء العلاقات في كلا النموذجين.

وقد اشتملت البرامج التدريبية وورش العمل الفنية الأساسية التي تضمنت كل أنواع وجوانب بدائل تسوية المنازعات على مهارات أساسية، مثل ورش عمل صياغة العقود وندوات صياغة بنود ومواد بدائل تسوية المنازعات. وقد زاد عدد الاشتراكات بشكل

كبير في الدورات الأكثر تقدمًا، بما في ذلك «البرنامج المتقدم في التحكيم الذي تم تنفيذه بالشراكة بين المركز وجمعية التحكيم الأمريكية AAA-ICDR»، التي تجمع بين الممارسين الأكثر احترافًا لمناقشة المشكلات والتحديات التي يواجهها المحكمون العاملون بشكل قانوني واستشرافي مع بعض أفضل المحكمين على مستوى العالم. وقد أقبل آلاف المشاركين على البرامج التدريبية المتخصصة مثل فعالية «بدائل تسوية المنازعات ومنازعات أسواق المال» التي عقدناها مع هيئة السوق المالية.

وقد عقد المركز أيضًا تدريبًا على الوساطة المهنية لمئات من المهنيين والمتخصصين على مدار السنوات الأربعة الماضية، بما في ذلك مئات الممارسات اللائي واصلن تقديم المشورة بنجاح للعملاء والقيام بالوساطة بأنفسهن.

كما ساهم المؤتمر الدولي الأول للمركز السعودي للتحكيم التجاري والمؤتمر الدولي الثاني للمركز السعودي للتحكيم التجاري اللذان حققا نجاحًا هائلاً في الرياض في جذب ما يزيد على ٩٠٠ مشاركاً في المؤتمر الأول و١٢٠٠ مشاركًا في المؤتمر الثاني، بنسبة مشاركة نسائية تزيد على ٣٠ في المائة.

أمانة المركز

نجد الآن داخل المركز نفسه أن المستويات الشابة التي تم الاستعانة بها كمحامين ومستشارين للقضايا تتضمن سيدات بنسبة تزيد عن ٥٠٪.

وخلال السنوات الثلاثة الماضية ومنذ إنشاء قائمة المحكمين المعتمدين بالمركز، هناك بالفعل ١٧٪ من القائمة محكمات. ولا يزال تطوير أعداد المحكمين والمحكمات على حد سواء وزيادتها من الأولويات، ويلتزم المركز دومًا بزيادة كليهما عامًا بعد عام. وقد أصبحت هذه المهمة أسهل وأيسر بفضل المجموعة الكبيرة من الممارسين الشباب القادرين الذين يخرجون من كل برامج بناء القدرات والتدريب المهني التي نفذها المركز على مدار السنوات القليلة الماضية وما زالت مستمرة في جميع أنحاء المملكة.

التحكيم بين المستثمرين والدول بالمركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار

لقد قامت المملكة العربية السعودية بتعيين محكمات دوليات بارزات. وفي إحدى القضايا الأخيرة التابعة للمركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار، رشحت السعودية محكّمة أمريكية معترف بها دوليًا، السيدة جين كاليكي من نيويورك، باعتبارها المحكّمة المعيّنة من طرفها.

استقلالية الأطراف وحريتهم في الاختيار: التعيينات والتمثيل والكثيرغيرذلك

بموجب نظام التحكيم السعودي، يمكن للأطراف تعيين أي محكّم أو وسيط أو محامٍ أو خبير أو ممثل آخر بغض النظر عن الجنس أو الجنسية أو الدين.

ويستفيد الأطراف من حريتهم في الاختيار، ويمكنهم الاستعانة بسيدات متخصصات في بدائل تسوية المنازعات والمهن القانونية، من بين متخصصين آخرين. وعلى سبيل المثال، بالإضافة إلى الأطراف التي تمثلها متخصصات في المجال القانوني في عمليات الوساطة التي يجريها المركز السعودي للتحكيم التجاري، فقد قام المركز بتعيين أول وسيطة له في فبراير ٢٠٢٠. وفي هذا العام أيضًا، تلقى المركز طلبًا للوساطة حيث قامت ممثلات قانونيات بالتوقيع كممثلات أثناء التقدم للوساطة في المركز السعودي للتحكيم التجاري. وكل هذه مؤشرات واعدة للغاية للمتخصصات المهنيات ولكل العملاء.

وعند مراجعة الدلالات التي تنم عنها تعيينات بدائل تسوية المنازعات، نجد أن ذلك يشير أيضًا إلى سلسلة من النجاحات فيما يتعلق بتمكين المرأة في التحكيم والوساطة. فقد صدرت أحكام قضائية من محاكم استئناف بشأن تأكيد تعيين سيدات كمحكّمات في المملكة. فقد وافقت محكمة الاستئناف الإدارية السعودية بالدمام على تعيين المحامية شيماء الجبران، مُحكّمة سعودية في مجال المنازعات التجارية. علاوة على ذلك، أيدت محكمة الاستئناف بمنطقة مكة المكرمة تعيين المحامية رباب أحمد المعبي محكما معتمدا في هيئة تحكيمية لفض نزاع تجاري بين شركتين في جدة.٥ وبالنظر إلى سرية بدائل تسوية المنازعات التجارية، سواء كانت وساطة أو تحكيم، وبالإضافة إلى حقيقة أن بدائل تسوية المنازعات الحرة لا تزال واسعة الانتشار في المملكة العربية السعودية وبالتالي لا يساعد كثيرًا في الملاحظة والمراقبة، فإنه عندما يتعلق الأمر بالتتبع والتحليل، لدينا فقط

التعيينات المذكورة أعلاه الموجودة في المجال العام. وربما لم يتم الإعلان عن بعض البدائل الأخرى. ولحسن الحظ، هناك معلومات متاحة للجمهور أكثر من أي وقت مضى تتعلق بأحكام المحاكم وزيادة التدقيق والتغطية الإعلامية المحلية والأجنبية - كل ذلك يساهم في توافر نظام عدالة أكثر شفافية ويسهل الوصول إليه بدرجة أكبر، بما في ذلك أننا نتوقع المزيد من الأخبار عن التعيينات النسائية.

لقد أدى تصميم الرئيس التنفيذي للمركز الدكتور حامد ميرة على ضمان مشاركة الرجال والنساء من جميع الأعمار عبر المجموعة المهنية ومناطق المملكة إلى تحقيق نتائج واعدة: للمركز سياسة واضحة تعطي اهتماماً بتحقيق التنوع بجميع مظاهره. وهذا ضروري لتحقيق الإمكانات الكاملة لبدائل تسوية المنازعات لجميع الأطراف ذات العلاقة: الأطراف والمحايدين (المحكمين والوسطاء). ومن الجيد أن الاستجابة كانت إيجابية للغاية من حيث القيد والمشاركة الكلية. والآن وبعد أن أصبح لدينا مجموعة متزايدة من المواهب - فإنه يتوقف علينا جميعًا، خاصةً كمقدمين لبدائل تسوية المنازعات، أمر بناء الوعي المطلوب والمشاركة اللازمة لرؤية التنوع بين المحكمين والوسطاء والمحامين والمستشارين والأطراف أنفسهم. وعليه، يتواجد المركز لتوفير منصة وخدمة لكل الأطراف.

الالتزام نحو المستقبل

هناك فصول في مجلة التحكيم الدولية: تقرير التحكيم السنوي في الشرق الأوسط وإفريقيا غالبًا ما تتضمن تحديثات وإعادة تقييم لحالة الشؤون في المجالات ذات الصلة التي تؤثر على بدائل تسوية المنازعات في أسواقها الخاصة. ويتحدث هذا الفصل عن الاستراتيجية الشاملة والتعهدات التي حولت المملكة بالفعل إلى ولاية قضائية صديقة للتحكيم ومشجعة له مع زيادة تمكين المرأة وتنوع الجنس. ونحن نشجع جميع القراء على متابعة جهودنا وتقدمنا - حيث إننا نلتزم بتحقيق والحفاظ على الوعد الذي وعدنا به الجميع من في المملكة وكل الذين يفدون إلى المملكة لإقامة شراكة والاستثمار والقيام بأعمال في المملكة وخارجها.

ويوضح هذا الفصل الرؤية والإجراءات ويجمع النتائج الأخيرة - وهي واسعة وكبيرة - والتي تمثل تأثير هذا التوجه الاستراتيجي بالفعل. وستستمر نتائج السنوات الثلاث الأولى، وسوف نضمن أن تؤدي هذه الاتجاهات بشكل متزايد إلى تحقيق نتائج من شأنها أن تجعل التنوع حقيقة ملموسة.

إن الأعداد الهائلة من السعوديات اللائي أكملن دراساتهن الجامعية والمهنية بنجاح، والنمو الكبير في مشاركة النساء في القوة العاملة في المملكة وقطاعات الخدمات القانونية وخدمات بدائل تسوية المنازعات المتنوعة والمتنامية والشاملة بشكل متزايد، كل ذلك يشير إلى تحول مستدام من شأنه أن يستمر حتى يتحقق بالكامل. ولدينا أيضًا توقع إضافي يتمثل في أن تستمر بدائل تسوية المنازعات، بصفتها مجالًا استراتيجيًا وعاملًا رئيسًا للتطوير التجاري في المملكة، في القيام بدورها للوصول إلى جميع شرائح المجتمع عبر المناطق والأجيال والأنواع والمهن.

ويستمر المركز وجميع شركائه والكثير من الأطراف ذات العلاقة به داخل المملكة وخارجها في الاستثمار والالتزام بشكل كامل في بيئة تجارية شاملة ومتنوعة متكاملة المستوى والتي من شأنها أن تمكّن جميع العاملين من تحقيق الازدهار والاستفادة والمنفعة، على غرار حقوقهم وواجباتهم. المشاركة والوصول إلى العدالة الناجزة.

وتلعب بدائل تسوية المنازعات، على نحو متزايد، دورًا كبيرًا وفعالاً في زيادة الجودة ووصول الأفراد والأسر والمجتمعات والمؤسسات التجارية إلى العدالة. ومن خلال تعزيز السرعة واحتواء التكلفة وابتكار آليات تكون مخصصة للصناعة بشكل أكبر وشاملة وذات صلة ثقافيًا - مع رفع المستوى من حيث المعايير والأخلاقيات والجودة وكذلك التنوع والوصول الشامل - فإن مجال إدارة النزاعات وتسويتها يعمل على تحويل الخبرة والفرص للجميع.

ولا يزال هناك طريقٌ يجب المضي فيه، ولكن من خلال جهودنا الجماعية والفردية والمشاركة والاستثمار نقوم بتمكين المرأة للتطور والمساهمة والقيادة. كما إننا نلتزم بالصبر المستمر والمثابرة والشمول للحصول على «تنوع أفضل»، وهو ما أشارت المُحكّمة الدولية المشهورة السيدة لوسي ريد أنه كان لازمًا لمواصلة السير والمضي قدمًا في الاتجاه الصحيح. ودعونا نختتم بكلمات محامية سعودية ناجحة أخرى، وهي السيدة وعد القريني،

محامية تمويل مشروعات في مكتب الرياض لشركة وايت آند كايس ذ.م.م. مع مكتب مقرن بن محمد الشعلان للمحاماة: «هناك الكثير من التغييرات التي تطرأ، وأعتقد أنه من المهم الاحتفال بما وصلت إليه المرأة».

ملحق:

يبدو أن النتائج التي توصلت إليها منظمة «أربيترال ويمين» (السيدات العاملات في مجال التحكيم وتسوية النزاعات) تدعم أيضًا نهجنا. وحتى قبل أن نعرف منظمة «أربيترال ويمين»، وعملها المهم الذي يشجع المرأة والتنوع في التحكيم، قررنا أن نتعامل مع الأمر بطريقة شاملة من شأنها أن تعالج بالمصادفة العديد من التعهدات الرئيسية التي حددتها منظمة «أربيترال ويمين» باعتبارها أهدافًا استراتيجية ومخرجات حيوية لتحقيق تنوع الجنس.

على وجه الخصوص (وبالتحديد، مع الشكر):

- «النهوض بمصالح المحاميات الممارسات وتعزيز المرأة والتنوع في تسوية المنازعات الدولية»؛
- «تمكين السيدات من التعارف المهني لأغراض مهنية وأكاديمية»؛
- المساعدة في التطوير المهني للمرأة في تسوية المنازعات؛
- توفير الإرشاد والتوجيه للسيدات لتطوير والنهوض بحياتهن المهنية في تسوية المنازعات؛
- تعزيز الاتصالات وتبادل المعلومات ذات الأهمية للأعضاء والممارسين الآخرين في تسوية المنازعات؛
- تنظيم الفعاليات والمؤتمرات والندوات التدريبية وغيرها من الفعاليات الأخرى ذات الصلة بتسوية المنازعات؛
- نشر أوراق معلومات أو مذكرات مؤتمرات أو وثائق بحثية أخرى؛
- توفير الرعاية لطالبات الحقوق والقانون أو المحاميات الشابات للمشاركة في مسابقات القانون، وذلك قدر الإمكان ووفقًا للشروط التي يضعها المجلس.

الهوامش

١- تقييم التحكيم الدولي، استبيان عام ٢٠١٨ أجرته جامعة كوين ماري / شركة وايت آند كيس للتحكيم الدولي (http://www.arbitration.qmul.ac.uk/2018/research/)، صفحة ٢.

٢ - "وزارة العدل تعزز وصول المرأة إلى رخص مزاولة المهن القانونية والمحاماة والوظائف القانونية (MoJ boosts women's access with legal practice licenses and jobs) » - سعودي جازيت، ٧ مارس، ٢٠١٩. https://560685/saudigazette.com.sa/article

٣- «٤٦٪ من السيدات من بين ١٧,٠٠٠ سعودي مسجل ليصبحوا وسطاء تسوية (17,000 women among %46 Saudis registered to become)»، سعودي جازيت http://live.saudigazette.com.sa/women--46/SAUDI-ARABIA/588133/article-Saudisregistered-17000-among-to-become-conciliators

٤- كيف نجحت السعودية في زيادة وظائف السيدات، ولماذا تستفيد البلاد، قناة العربية، سبتمبر ٢٠١٩ https://english.alarabiya.net/en/views/news/middle-east/12/08/2019/How-Saudi-Arabia-has-increased-female-employment-and-why-the-country-benefits-

٥- كلوير (http://arbitrationblog.kluwerarbitration.com/2016/08/29/doing_wp_cron?159109=4143.668346881866455078125/) يتوافر بيان صحفي حول هذا التعيين https://saudigazette.com.sa/article/581186.

المركز السعودي للتحكيم التجاري
Saudi Center for Commercial Arbitration

المركز السعودي للتحكيم التجاري (SCCA) هو منشأة غير ربحية تأسست بقرار مجلس الوزراء رقم (٢٥٧) وتاريخ ١٤ / ٦/ ١٤٣٥ هـ، ويتم تشكيل مجلس إدارته بأمر من رئيس مجلس الوزراء، ولا يكون أيٌّ من أعضاء مجلس إدارة المركز شاغلًا لمنصب أو وظيفة حكومية.

يمثِّل المركز السعودي للتحكيم التجاري المملكة العربية السعودية رسميًا في مجال التحكيم محليًا ودوليًا كما يقدم المركز خدمات بدائل تسوية المنازعات (التحكيم، الوساطة) وفق أفضل المعايير المهنية العالمية باللغتين العربية والإنجليزية.

٧٩٨٢ طريق الملك فهد الفرعي
حي المؤتمرات
مبنى مجلس الغرف السعودية الطابق ٨
الرياض المملكة العربية السعودية
هاتف ٩٦٦١١٢٩٠٩٦٠٥+

info@sadr.org

www.sadr.org

an LBR business

THE MIDDLE EASTERN AND AFRICAN ARBITRATION REVIEW 2020 ISBN 978-1-83862-256-5